الأمم المتحدة S/PV.6025

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٢٥**

الأربعاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوربينا	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد دي بنغوشيا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/692)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-62039 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/692)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وألمانيا وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير الخارجية في جمهورية صربيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد يريميتش (صربيا) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد نيريتاني (ألبانيا) والسيد ني (ألمانيا) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زانيير، المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانيير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/692، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2008/692) يصف بالتفصيل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة عموما طيلة تلك الفترة. ومع ذلك، ما زالت الحالة السياسية والخريطة

المؤسسية تتصفان بالتعقيد. وقد خاطبت المجلس لأول مرة بعد ما يزيد عن شهر من وصولي إلى كوسوفو (انظر S/PV.5944). ومنذ ذلك الحين، أتيحت لي فرصة إجراء قراءة أكثر دقة للحالة على أرض الواقع.

وتمر كوسوفو حاليا بفترة انتقالية وعملية تكيف مع الظروف الجديدة التي أوجدها إعلان استقلالها في ١٧ شباط/فبراير وما تلاه من دخول دستورها حيز النفاذ. وفي الواقع، ثبت أن العملية الانتقالية أكثر تعقيدا مما كان يتوقع الكثير من المراقبين. وفي حين كانت التوقعات أن يعترف عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستقلال كوسوفو بسرعة، في الواقع، تباطأت وتيرة الاعتراف خلال الصيف ليصل عدد الدول الآن إلى ٥٢ دولة.

إن سير عملية الاعتراف بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا يعوق قدرة كوسوفو على إقامة علاقات مع جهات فاعلة خارجية، والحصول على عضوية المنظمات الدولية وتعزيز مؤسسات الحكم الذاتي. ومع ذلك، تتوقع كوسوفو أن تصبح عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام المقبل.

وواصلت الحكومة والرئاسة والجمعية، بمساعدة العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت باستقلال كوسوفو، توطيد سيطرتها وبسط سلطتها على المؤسسات في كوسوفو. وعلى أي حال، يشجعنا أن الجو العام في كوسوفو كان هادئا بوجه عام طوال الصيف، وأنه لم تقع أي حوادث أمنية رئيسية وأن سلسلة من المشاكل الصغيرة عولجت وتم احتواؤها بتدخل على المستويات الدنيا.

أما بخصوص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فهي تدخل الآن مرحلة جديدة من عمرها البالغ تسع سنوات. وأعرب الأمين العام لمجلس الأمن، في تقريره المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354)، عن عزمه على إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي في كوسوفو، حيث أن الموافقة الأساسية على قيام بعثة الأمم المتحدة بالإدارة المباشرة تلاشت عملياً.

ومنذ ذلك الحين، أجرت بعثة الأمم المتحدة مراجعة شاملة لحجمها ووظائفها، حتى تتمكن من العمل بأنسب طريقة في هذه البيئة المتغيرة. ويتعين علينا أن نركِّز على المجالات حيث لا يزال بوسعنا إحداث تغيير نحو الأفضل، بدلا من محاولة الاستمرار في وظائف ليست هامه ولا ضرورية.

وأصبح الطابع السياسي يغلب على دور بعثة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يتمثل الدور في توفير حلقة وصل لعملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ولأنه لم يتسن حتى الآن تهيئة الظروف ليتكلم كل من الجانبين مع الآخر، تؤدي بعثة الأمم المتحدة دور الوسيط لكليهما، على الرغم من أن كل طرف يفسر ذلك الدور بطريقة مختلفة.

لقد زرت بلغراد عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولاحظت بعض التقدم المحرز نحو حل بعض القضايا المثيرة جدا للجدل. وأرى من المهم بصفة خاصة إعادة فتح المحكمة في شمال ميتروفيتشا في الآونة الأخيرة، فهي لم تعمل منذ الاضطرابات العامة التي وقعت هناك في آذار/مارس. ويبدو أن بلغراد وبريشتينا تقبلان بتلك الخطوة، في مرحلتها الأولية، حيث أن بعثة الأمم المتحدة تدير المحكمة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا تزال المفاوضات التي تتسم بالتعقيد جارية سعياً للتوصل إلى اتفاق بشأن المراحل التالية، بغية التطبيع الكامل لعمل المحكمة. غير أن تلك المفاوضات صعبة للغاية، ولا سيما مسائل مثل مستقبل اختصاص المحكمة بمجرد الدخول في عملية انتقالية.

وأحث جميع الأطراف على مواصلة العمل بمسؤولية وبطريقة بنَّاءة وقبول الترتيبات الانتقالية الحالية لحين حل تلك المسائل. وإذا تمكنا من تعزيز الثقة والتعاون البنَّاء من خلال المشاركة الإيجابية لجميع الأطراف، فهناك أمل في إحراز تقدم في المجالات الأخرى. ويتطلب الحفاظ على الزخم توفر حسن النية والإرادة السياسية اللازمة من جميع الأطراف المعنية.

وأود الآن أن أقول شيئا عن كيفية مواءمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حتى تتمكن من المحافظة على أهميتها وفائدتها في كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد وضعنا خطة لعملية المواءمة تتكون من ثلاث مراحل. وشارفت المرحلة الأولى على الانتهاء. ومن المقرر تعزيز المكونين السياسي والدبلوماسي للبعثة، وذلك بضم ما تبقى من مكونات الإدارة المدنية مع الشؤون السياسية وإجراء تعديلات طفيفة في مكتب الإعلام والإدارات الأخرى. وقامت الخطة خلال تلك المرحلة على افتراض أنه لم يعد من الممكن أو العملي أن تمارس بعثة الأمم المتحدة مهامها بوصفها إدارة بسبب الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات كوسوفو في الآونة الأخيرة، على الرغم من أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساري المفعول ويوفر الولاية. ونتيجة لذلك، فإننا نعيد توجيه وجودنا في الميدان بالتركيز على المناطق التي تقطنها الطوائف غير الألبانية، مع ولاية لرصد مصالح تلك الطوائف والاحتفاظ بدور الوسيط والداعم.

في البيان السابق الذي أدليت به في المجلس، أعربت عن النية بتعزيز تفاعلنا مع العنصر الذي تتولاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومنذ ذلك الحين، اقترحت صراحة في المجلس الدائم للمنظمة في فيينا النظر في تعزيز نشاطها وتركيزه في كوسوفو. ونحن بصدد اتخاذ خطوات لتحسين دمج جهودنا المشتركة، ولا سيما على الصعيد الميداني، وذلك بروح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبطريقة محايدة إزاء مسألة مركز كوسوفو.

ولا يمكن أن تكتمل المرحلة المقبلة، التي تنطوي أساسا على الإدارة وخدمات الدعم الداخلي للبعثة، حتى تبدأ عملية إعادة التشكيل في مجال سيادة القانون، لأن حجم خدمات الدعم يتوقف على الحجم الكلي للبعثة. وهدفنا عموما أن نخفض عدد الموظفين بما نسبته ٧٠ في المائة تقريبا، بما في ذلك عناصر سيادة القانون، ولكن ذلك لن يتحقق إلا باكتمال جميع المراحل الثلاث. وفي الوقت الحالي، لا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي الضامن الدولي الرئيسي لسيادة القانون في كوسوفو.

ويعلم المجلس باستعداد الاتحاد الأوروبي لبدء بعثته المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ضمن الإطار الذي يوفره القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وموظفو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يجري الآن نشرهم بمعدلات متسارعة ومتزايدة. وحالما تنتشر بعثة الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء كوسوفو، تحت مظلة الأمم المتحدة، في قطاعات الشرطة والعدالة والجمارك، ستقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بمراجعة وجودها وفقا لذلك.

والتقرير الذي قدمه الأمين العام يصف الظروف التي ستصاحب نشر بعثة الاتحاد الأوربي والإسراع بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويصف التقرير أيضا نتائج الحوار مع بلغراد، المخول بموجب رسالة الأمين العام المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354، المرفق الأول). وستترجم تلك الترتيبات، التي قبلتها الحكومة الصربية، إلى حوار أكثر تركيزا بين الجانبين لمعالجة المسائل المحددة في المجالات الستة. ونظرا للاعتراضات الشديدة التي أبدتها سلطات بريشتينا على تلك الترتيبات المؤقتة ومع

مراعاة الخطة البديلة التي قدمتها برشتينا والمكونة من أربع نقاط، طلب مني الأمين العام طمأنة السلطات في بريشتينا بأن التنفيذ سيمضي على أساس التعاون والتنسيق بشكل وثيق.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبدي ملاحظة شخصية. بعد مضي ما يقرب من عشر سنوات على انتهاء الصراع في هذه المنطقة، لا تزال كوسوفو مجتمعا يعاني من الفصل العرقي بشكل أساسي. وعلى الرغم من أن السلطات في بريشتينا ملتزمة التزاما راسخا بمجتمع متعدد الأعراق، بما في ذلك على أساس دستورها، فإن سكان كوسوفو – الألبان والصرب – يعيشون منفصلين في عالمين متوازيين. ويتخذ هذا شكلاً سلمياً إلى حد ما، ولكن احتمال نشوب صراع موجود دائما، وفي الآونة الأخيرة، رأينا تزايد الحوادث الصغيرة في الشمال.

وبالرغم من أن المسائل المتعلقة بوضع كوسوفو تسهم في هذه الحالة، ينبغي على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتهيئة ظروف أفضل لعودة الأشخاص بشكل آمن ومستدام، لأنها حاليا عند أدنى مستوى منذ عام ٢٠٠٠، ولحرية الحركة لجميع الطوائف دون إعاقة في جميع أنحاء كوسوفو. وإذ نترقب التوصل لحلول عملية من خلال عملية الحوار الجارية، وهي عملية تتطلب قدرا كبيرا من الصبر والمثابرة وحسن النوايا، سأظل أسترشد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في شمول وإدماج وحماية أضعف العناصر في مجتمع كوسوفو.

وفي الختام، أود أن أقول إن البعثة تتأقلم مع التغيير، ولكنها تسعى دائما للاضطلاع بولايتها في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتعين تفسير تلك الولاية في ضوء الأحداث. فلم نعد نقوم بأعمال الإغاثة، على سبيل المثال، ولم نقم بها منذ مدة طويلة. وبالتركيز على المجالات التي لا يزال يوجد فيها متسع للتدخل والتي يمكن أن نحدث فيها فارقا، يمكن للبعثة أن تنفذ مسؤولياتها أمام مجلس الأمن بموجب ولايتها على أفضل وجه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية صربيا.

السيد يريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشترك في إحدى المناسبات التي يمكن فيها البدء في تصحيح أخطاء الماضي المرتكبة لمجرد المنفعة الانتهازية السياسية عن طريق مجموعة من الأعمال المتسمة ببعد النظر الاستراتيجي والرؤية والفطنة. إن أمامنا الفرصة للاشتراك في جهد موحد للتخفيف من آثار التحدي الخطير لأسس النظام الدولي الذي وقع في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ففي ذلك اليوم، أعلنت السلطات الألبانية العرقية في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الجنوبية من جانب واحد الاستقلال عن دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك في انتهاك مباشر لدستورها الديمقراطي وفي معارضة لإرادة مجلس الأمن.

وقد أصرّت صربيا في جميع جلسات مجلس الأمن المكرسة لمقاطعتنا الجنوبية على الاحترام الكامل للالتزامات الواجبة التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قرار هذا المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يضمن سيادة بلدي وسلامته الإقليمية. ولا أعتذر عن هذا. وأحتفي بثبات صربيا على تشبثها بالدفاع بالطرق السلمية عن موقفها القائم على المبدأ تجاه كوسوفو، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية المتاحة لنا. وسنواصل عمل ذلك في المستقبل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تؤيد موقف صربيا من إعلان كوسوفو الأحادي للاستقلال، وأولى هذه الدول التي

تضاهينا في الشجاعة هي الاتحاد الروسي. وتقف دولنا جنبا إلى جنب، متفانية في صون المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

ولا ينبثق إصرار صربيا على تسوية وضع كوسوفو في المستقبل وفقا للقانون الدولي من دواعي المصلحة الوطنية الحيوية والضرورة الدستورية فحسب، ولا من مجرد الاهتمام الحقيقي بالسلام والاستقرار الإقليميين. بل يدفعنا إلى ذلك أيضا القلق الأساسي إزاء العواقب الخطيرة التي يمكن أن تترتب على سابقة كوسوفو بالنسبة لبقاء منظومة الأمم المتحدة كما نعرفها.

ونعتقد أن الاحتجاج لا يستقيم بأن كوسوفو حالة خاصة، أو أنها بعبارة أخرى حالة فريدة في نوعها. فالدفع بالطبيعة الخاصة مؤداه القول بأن كوسوفو ينبغي أن تعامل باعتبارها مستثناة من القانون الدولي وأن كوسوفو ينبغي أن تقف خارج حدود القواعد التي تنظم سلوك المجتمع الدولي. وترفض جمهورية صربيا هذا الادعاء بشدة، إيمانا منها بأنه لا يمكن لأحد أن يدعي الحق في إعلان هذه الاستثناءات، وخاصة إذا كان بذلك يتحدى مجلس الأمن.

وقد ظل موقف صربيا متسقا. والطريقة الوحيدة لتجنب الطعن في السلامة الإقليمية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة هي أن يعمل المجتمع العالمي متضافرا بشكل بنّاء على حل المسألة المعنية من خلال المؤسسات الدولية ذات الشرعية العالمية التي لا جدال فيها. وقد أيدت الجمعية العامة موقف صربيا بأغلبية ساحقة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، واعتمدت قرارا بإحالة مسألة الوضع إلى محكمة العدل الدولية. وبفضل هذا الدعم، تم تجنب اللجوء لقوة السلاح لأول مرة في تاريخ منطقتنا في مسألة على هذه الدرجة من الأهمية الأساسية والتعقيد، مؤججة للمشاعر في وقت واحد بشأن الهوية والحدود والحقوق المشتركة والروايات التاريخية المتضاربة.

وكانت إحالة هذه المسألة إلى الساحة القضائية تأكيدا جديدا من جانب المجتمع الدولي لاختيار صربيا الاستراتيجي أن ترد سلميا وبأقصى قدر من ضبط النفس على الإعلان العالمي للاستقلال. وهو الخطوة الأولى في مجموعة خطوات يقصد من ورائها تهيئة مناخ يمكن فيه تأمين الاستقرار الدائم وإقرار القانون وتعزيز المساواة بين الدول في السيادة.

وتتعلق الخطوة الثانية بإعادة الشرعية إلى العمل الدولي في مقاطعتنا الجنوبية. ففي ١٢ حزيران/يونيه، أصدر الأمين العام تقريرا يبلغ فيه مجلس الأمن باعتزامه البدء في إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي في كوسوفو. وتم ذلك بدون موافقة جمهورية صربيا، البلد المضيف لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. كما أنه تم بدون اعتماد مجلس الأمن، وهو المؤسسة الوحيدة التي تملك سلطة إضفاء الشرعية على إحداث تغييرات في تكوين الوجود الدولي في كوسوفو، كما يتضح بما فيه الكفاية من الفقرتين ٥ و١٩ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

هذا التجاهل لإرادة صربيا والتعدي على الاختصاصات القانونية لمجلس الأمن يمهد الساحة لأزمة مشروعية. وقد ردت جمهورية صربيا على ذلك بطريقة خالية من المواجهة كما فعلت في حالة الإعلان العالمي للاستقلال. وفي ٢٥ تموز/يوليه، خاطبنا المجلس لنكرر موقفنا المتمثل في أن ”من المهم الآن هو أن تسير [إعادة التشكيل] ... بمشاركة كاملة من صربيا. ولا بد من إكمالها بموافقتنا وبموافقة صريحة من مجلس الأمن“ وانتهينا إلى أن ”هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الشرعية وضمان استدامة عملنا“ (S/PV.5944، الصفحة ٧). وكانت النقطة التي أعربنا عنها واضحة: لا بد من احترام صوت صربيا.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى تفاهم مع الأمين العام على تكثيف الحوار بين صربيا والأمم المتحدة بشأن ستة موضوعات ذات اهتمام مشترك: الشرطة، والقضاء، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود الإدارية، والتراث الصربي. وبعد شهور من المفاوضات الشاقة، يسرني الآن أن أقول إنه تم التوصل إلى اتفاق. ويرد تفصيل أحكامه في التقرير المعروض علينا.

وسوف يستمر هذا الحوار. وستظل صربيا تنحو نحوا بنّاء في الحوار الدائر مع الأمم المتحدة، متمسكة بموقفها القائم على المبدأ، المستمد من دستور بلدنا وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بشأن كوسوفو.

وإنجازنا الحالي ذو أهمية كبيرة. فهو يهيئ الظروف لحماية رفاه الصرب وغيرهم من الطوائف المعرضة للخطر الشديد في كوسوفو، ويرسخ واقعا هو أن جمهورية صربيا ما زالت لا غنى عنها للحكم الذاتي في مقاطعتنا الجنوبية.

ولم يكن هناك شك مطلقا حول موقف صربيا الطويل الأمد من تعميق ارتباطنا بالاتحاد الأوروبي في أي جزء من صربيا، بما فيها كوسوفو. ويمكن، بل ينبغي، للاتحاد الأوروبي أن يقدم العون في بناء النسيج المؤسسي والمجتمعي الذي تشتد الحاجة إليه في مقاطعتنا الجنوبية. وقد استحال ذلك حتى الآن بسبب الطريقة التي بدأت بها إعادة التشكيل. ولكن شرطنا الأساسي على الدوام لقبول إعادة التشكيل كان يتمثل في وجود التزام واضح وثابت من جانب الاتحاد الأوروبي، يؤكده مجلس الأمن، بأن يكون على الحياد تماما من مسألة الوضع، وأن يستند وجوده في كوسوفو تماما إلى سلطة الأمم المتحدة، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويسرني أن تلك الشروط المعقولة قد تم الوفاء بها. واللغة الصريحة للتقرير تؤكد الحياد إزاء مسألة المركز لمشاركة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وهي ضمانة بأن أي جزء من ولايتها لا يمكن أن يكرس لتنفيذ اقتراح أهتيساري لاستقلال كوسوفو، الذي رفضته جمهورية صربيا و ”لم يقره مجلس الأمن“ (S/2008/692، الفقرة ٥)، بنص كلمات التقرير المعروض علينا اليوم. وجمهورية صربيا تعرب عن موافقتها التامة على اتفاق النقاط الست والشروط الموضوعة لنشر بعثة الاتحاد الأوروبي. وإننا نرحب بتقرير الأمين العام وندعو مجلس الأمن إلى إقراره.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن خيبة أملي إزاء الموقف الذي اتخذته السلطات في بريشتينا إزاء تقرير الأمين العام، ولكن الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة هو تنفيذ النقاط الست، بالإضافة إلى نشر بعثة الاتحاد الأوروبي – التي كما ورد في التقرير – ”ستولي الاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود إطارها المحايد إزاء مسألة المركز“ (المصدر السابق، الفقرة ٥٠) – ومع ذلك سيتم تشغيلها بالتشاور مع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، مثل جمهورية صربيا. وأدعو سلطات بريشتينا إلى عدم عرقلة إرادة المجتمع الدولي أو معارضة التصميم الملزم لمجلس الأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه اهتمام المجلس إلى البيئة الصعبة التي ما زالت تعيش فيها الطائفة الأكثر تعرضا للخطر في أوروبا. وبالنسبة للعديد من صرب كوسوفو، فإن مصيرهم ما زال يعتمد على كيف يمكنهم أن يشعروا بأنهم يستطيعون البقاء على الرغم من العداء الهائل في محيطهم المباشر. إن ممثل ألبان كوسوفو حاضر اليوم بصفته الشخصية. وفي ملاحظاته السابقة أمام مجلس الأمن، ادعى أن كوسوفو هي مكان مثالي متعدد الأعراق حيث بات كمال الديمقراطية قاب قوسين أو أدنى. ولذا أدعو المجلس إلى النظر في ما يأتي.

ماذا عن العمل المقيت للتطهير العرقي المتمثل في إزالة حطام الكنيسة التي دمرت مؤخرا في مركز دياكوفيسا، وبالتالي ضاعفت من تدميرها المادي بمحاولة محو أي أثر لها من الوجود؟

ماذا عن تحدي السلطات البلدية في ديكاني لاستعادة سجل المسح العقاري التابع لدير فيسوكي ديكاني، الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من مواقع التراث العالمي، وأدرجته في لائحة الأماكن المعرضة للخطر، في تجاهل لأمرين تنفيذيين للممثل الخاص للأمين العام تضمنا أمرا بالقيام بذلك؟

وماذا عن إعادة الممتلكات الخاصة التي تم الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية؟ فما زال أكثر من ٣٠ ٠٠٠ قضية من هذا النوع تنتظر البت فيها. وهؤلاء الذين تضرروا من ذلك – صرب كوسوفو بشكل خاص – يعيشون بصعوبة في مساكن مؤقتة أو مخيمات للمشردين داخليا، بينما يستمر ألبان كوسوفو في العيش في منازلهم ويستغلون حقولهم الزراعية دون خشية من المحاكمة.

وماذا عن حقيقة أنه حسب أرقام الأمم المتحدة لم يعد من صرب كوسوفو المشردين إلى منازلهم سوى ١٠٧ أشخاص خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام؟

وماذا عن اقتحام وكالة كوسوفو الاستئمانية من جانب مسؤولي المؤسسة الموازية المسماة وكالة الخصخصة لكوسوفو، والذي جرى في حضور الشرطة المحلية؟

وماذا عن الاستيلاء على كميات كبيرة من الأدوية والمعدات الطبية بينما كانت في طريقها إلى شمال كوسوفو أو إلى الجيوب؟

وماذا عن رجم الصرب بالحجارة مؤخرا في كوسوفسكا ميتروفيتشا واستخدام الأسلحة الرشاشة من جانب أبناء الطائفة الألبانية ضد المدنيين الصرب العزل والشرطة الدولية؟

وأخيرا، ماذا عن الاعتداءات المتكررة على المسؤولين المدنيين الدوليين في كوسوفو؟

إن هذه وغيرها من الأسئلة تثير القلق بالفعل. وكدولة عضو في الأمم المتحدة، أعتقد أن من واجبنا المقدس أن نبحث عن الإجابة عليها.

وفي الختام، أود أن أقول إن تحقيق العضوية الكاملة السريعة في الاتحاد الأوروبي سيبقى الأولوية الاستراتيجية المركزية لجمهورية صربيا. وينبغي أن يكون هذا أيضا أولوية لدى سائر الدول الأخرى في غرب البلقان الأعضاء في الأمم المتحدة. إن قافلة التاريخ التي بدأت رحلتها بمعاهدة روما لن تتوقف. وعلينا أن نتأكد أن أحدا لن يتخلف عنها وهي تمضي في طريقها.

لقد كنا واضحين تماما إزاء من نحن وماذا نريد. وصربيا ما زالت تؤمن بالمصير المشترك لجميع الأمم الأوروبية. وما زلنا نكرس أنفسنا لاحتضان حلم روبرت شومان بأوروبا المنظمة والحية التي لا غنى عنها في صون العلاقات السلمية بين الدول. وهذا يكمن في أساس ديمقراطيتنا وجهودنا للمصالحة وإيماننا بما نستطيع تحقيقه معا. وهي تذكرنا بأهمية التعاون والحلول التوفيقية وبناء التوافق في الآراء، بينما تحفزنا على أن نظل أوفياء للبوصلة الأخلاقية التي تمنحها القيم ذاتها لمن لديهم البصيرة النافذة لكي يروا ما بعد العقبة الأولى على الطريق.

إن صربيا – صربيا الكاملة، بما فيها مقاطعتها السيادية كوسوفو – التي هي الآن عضو في الأمم المتحدة، سوف تنضم إلى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة القادمة. وسوف ننضم إلى الاتحاد الأوروبي ورؤوسنا مرفوعة ووحدة أراضينا سليمة تماما وسيادتنا محفوظة.

وعلى غرار أغلبية الأمم الأخرى، فإن أمتي مرت بفترات من المآسي وفترات من المجد. وأحيانا تكون المأساة هي التي تولد الفرصة لبلوغ ذرى جديدة، ولكن الذرى الجديدة لا يمكن الوصول إليها بمجرد استحداث تاريخ جديد. ولذا فإن صربيا لن تعترف أبدا، البتة، بكوسوفو مهما يكن الثمن. إن بلوغ الذرى الجديدة يمكن أن يتحقق من خلال احترام كل ما يمثل الهوية الوطنية وليس من خلال إنكارها. وبلوغ الذرى الجديدة يأتي من خلال رعاية التراث وليس من خلال خنقه. وبلوغ الذرى يعني اعتزاز الأمة بماضيها بينما تمضي إلى ما هو أبعد من حاضرها.

وقد قال مارتن لوثر كينغ إن قوس العالم الأخلاقي طويل ولكنه ينحني نحو العدالة. إنها تأتي إلى الجميع في النهاية. هكذا كانت دائما، وهي كذلك، وهكذا سوف تكون. وهكذا ستكون كوسوفو: جزء من صربيا إلى الأبد.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في وقت شديد الأهمية بالنسبة لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد اسكندر حسيني.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بجزيل الشكر لكم، سيدي الرئيس، على الفرصة لنشاطر آرائنا مع مجلس الأمن بشأن الوضع الحالي في جمهورية كوسوفو والتحديات الماثلةأمامنا. ويشرفني أن أتحدث اليوم أمام المجلس عن التقدم المستمر في كوسوفو بعد الاستقلال، مع التأكيد الخاص على التطورات في كوسوفو وما يحيط بها منذ بياني الأخير أمام مجلس الأمن في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد على الدور الهام الذي ما فتئ مجلس الأمن يؤديه في كل مرحلة من التطورات في كوسوفو ما بعد الحرب.

إنني أعتز بالتقدم المحرز من جانب بلدي وحكومتي منذ إعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير. وخلال تسعة أشهر حافلة بالنشاط، أرسينا الأسس لدولة ديمقراطية متعددة الأعراق تعيش بسلام مع كل جيرانها وتمضي بثبات في طريقها نحو الاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. وقد اعتمدنا دستورا عصريا على أساس توصيات مارتي أهتيساري الحائز على جائزة نوبل للسلام والمبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة إلى كوسوفو، ويوفر ضمانات حماية بعيدة الأثر للأقليات العرقية.

وتعمل حكومتنا بشكل مكثف على تنفيذ المثل والأهداف الواردة في الدستور وخطة أهتيساري. ولقد مُنحت بلديات كوسوفو درجة كبيرة من الحكم المحلي في ظل الإطار القانوني الجديد لكوسوفو. ويشارك أعضاء الأقليات العرقية في كوسوفو، بمن فيهم الصرب، في جلسات البرلمان، وفي الحكومة وفي المؤسسات الأخرى لجمهورية كوسوفو.

لقد اعترف باستقلالنا اثنتان وخمسون دولة من جميع أنحاء العالم، بما فيها أغلبية الدول الممثلة في هذا المجلس. ويتواصل الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة وذات سيادة. ومنذ آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن، اعترف ٩ بلدان أخرى من أنحاء مختلفة من العالم ببلدي كدولة مستقلة وذات سيادة. واسمحوا لي بدقيقة هنا لأتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا لشعوب وحكومات كولومبيا وبليز ومالطة وساموا والبرتغال والجبل الأسود ومقدونيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا على دعمها لشعب كوسوفو في الحرية والاستقلال.

وكانت هناك أيضا تحركات وتدابير عملية، حتى من جانب البلدان التي لم تعترف رسميا باستقلال كوسوفو بعد، بشأن قبول جوازات سفرنا وإيجاد سبل لتقبل واقع كوسوفو المستقلة. والاعترافات الأخيرة دليل واضح آخر على التقدم

الـذي أحرزتـه كوسـوفو في جميـع المجـالات منـذ إعـلان الاستقلال. فاعتراف الجبل الأسود ومقدونيا، أقرب جارتين لنا، إلى جانب تأكيده على استقلال كوسوفو قد أضاف، الكثير إلى الشعور الشامل الأقوى بالأمن والاستقرار في منطقة غرب البلقان، وعزز أيضا إرادة بلدان المنطقة وعزمها على العمل معا بصورة أوثق بشأن العديد من المسائل والمصالح موضع الاهتمام المشترك. ونأمل نحن وجميع بلدان المنطقة أن تنضم جمهورية صربيا، في الوقت المناسب، إلى الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة من التعاون والتفاهم في المنطقة، بما في ذلك تطبيع العلاقات مع جمهورية صربيا.

لقد اعترف معظم البلدان في أوروبا بكوسوفو بالفعل، مما يؤكد ما هو معروف لنا فعلا في كوسوفو – بأن قلوبنا ومكاننا في أوروبا. وشعب كوسوفو ممتن لجميع الحكومات التي أعلنت، في تموز/يوليه، التبرع بحوالي بليوني دولار في شكل مساعدة إنمائية اقتصادية لحكومة كوسوفو، بما فيها بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية، التي لم تتخذ بعد قرارا بالاعتراف بنا. ونشكر جزيل الشكر أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي على الاستمرار في توفير الموارد والأفراد للمساعدة في كفالة السلامة والأمن لبلدنا.

وأتوقع المزيد من الاعترافات في الشهور المقبلة، بالرغم من أن الحكومة الصربية قد طلبت من محكمة العدل الدولية فتوى بشأن استقلال كوسوفو. ونأسف للتقدم بهذا الطلب. ولقد لاحظنا وكثير من مؤيدينا الدوليين مرارا أن مسألة استقلال جمهورية كوسوفو قد حسمت ولا رجعة عنها. ومع ذلك، نحن واثقون من أن إحالة المسألة إلى المحكمة لن يعوق الدول في أنحاء العالم عن مساعدة التقدم المستمر لكوسوفو أو قرارها النهائي بالاعتراف باستقلالها.

وسوف نشارك بنشاط في عرض قضيتنا أمام محكمة العدل الدولية. ونحن واثقون من أن مداولات المحكمة ستكون نزيهة وموضوعية. ونؤمن إيمانا راسخا أيضا بالتأكيد من جديد على موقفنا. ومع ذلك، ستسعى كوسوفو من أجل تنميتها وتقدمها كدولة مستقلة تعمل مع شركائنا الدوليين وأصدقائنا. وسنسعى من أجل المزيد من الاعترافات باستقلال كوسوفو من خلال الأنشطة الدبلوماسية والتوعية الدولية من جانب قطاعات مجتمعنا المختلفة. لقد بدأنا في عمليات العضوية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وسنشرع في الوقت المناسب في عملية السعي إلى العضوية في المؤسسات المالية والسياسية الدولية الأخرى.

لقد تم افتتاح أول ١٠ سفارات لجمهورية كوسوفو. وأشعر اليوم بكثير من السرور والسعادة أن يجلس إلى جانبي في هذه القاعة السيد عوني صباهيو، رئيس سفارتنا في واشنطن العاصمة. وسيشهد النصف الأول من عام ٢٠٠٩ افتتاح من ١٠ إلى ١٥ سفارة أخرى لجمهورية كوسوفو في مختلف أنحاء العالم.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز حتى الآن، ندرك تماما المهام التي تنتظرنا في المستقبل. ومن بين أكثرها إلحاحا إنشاء نظام موحد لسيادة القانون بمنظور أوروبي. وفي ذات اليوم الذي أعلن فيه الاستقلال، وجهت السلطة السيادية لجمهورية كوسوفو – رئيس جمهورية كوسوفو – دعوة إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي للقيام بمهام محددة في كوسوفو المستقلة. وقد أيّد برلمان جمهورية كوسوفو، والمؤسسات الأخرى للدولة وشعب كوسوفو إنشاء المكتب المدني الدولي للإشراف على تنفيذ بنود اقتراح أهتيساري للتسوية الشاملة على أرض الواقع ورحبوا بذلك.

ويحظى نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي شكلت لمساعدة المؤسسات الكوسوفية في قطاعي الشرطة والعدالة، بالتأييد التام من

الشعب ومؤسسات الدولة في كوسوفو. ونشر هذه البعثة في جميع أنحاء كوسوفو أمر حاسم الأهمية وأساسي بكل المعاني الممكنة. وتتطلع السلطات المركزية والمحلية في كوسوفو إلى العمل عن كثب مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتحسين الظروف المعيشية والسلامة والأمن لجميع مواطني جمهورية كوسوفو.

ولذلك، نحن ملتزمون جدا بالنشر المبكر لهذه البعثة في جميع أنحاء كوسوفو، وفقا للولاية التي تستمدها من إعلان استقلال كوسوفو واقتراحات أهتيساري ودستور جمهورية كوسوفو وقوانينها وخطة العمل المشتركة للاتحاد الأوروبي المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، والدعوة المؤرخة ١٧ شباط/فبراير و ٨ آب/أغسطس لنشر بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو.

وفي إعلان صادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت مؤسسات جمهورية كوسوفو رفضا تاما وبكل وضوح مقترح النقاط الست الوارد في تقرير الأمين العام (S/2008/354). وما زال موقفنا من التقرير وردنا عليه على حالهما. فلا يمكننا السماح بأي عمل من شأنه أن ينتهك سيادة جمهورية كوسوفو وسلامة أراضيها. وسوف نتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لنشرها في جميع أنحاء كوسوفو على أساس الولاية المستمدة من الوثائق الآنفة الذكر، التي تحترم سيادة جمهورية كوسوفو وسلامة أراضيها وطابعها الموحد احتراماً كاملاً.

ونلاحظ أن المجتمع الدولي قد استمر في التشديد على عدم شرعية الهياكل البلدية الموازية ومسؤولي البلديات الذين نصبوا أنفسهم، والمحاولات في بعض المناطق ذات الأغلبية الصربية لترويع الأفراد الذين يودون العمل مع جيرانهم الألبان لبناء مستقبل أفضل لجميع كوسوفو. وكما هو الحال دائما، ستستمر مؤسسات جمهورية كوسوفو في التعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق تلك الأهداف. والتعاون الوثيق بين جمهورية كوسوفو وشركائنا الدوليين أمر لا غنى عنه بينما نقوم بتنفيذ خطة أهتيساري ونعمل على بناء كوسوفو المتعددة الأعراق والتي تستند إلى القيم الديمقراطية وأعلى المعايير الدولية.

ومرة أخرى، ترحب كوسوفو ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وتتطلع إلى بلوغ البعثة قدراتها التشغيلية في كانون الأول/ديسمبر. وستساعد بعثة الاتحاد الأوروبي على تعزيز المنظور الأوروبي والتوجه البالغ الأهمية لمستقبل بلدي. وتتعهد حكومتنا وشعبنا بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي بينما نعمل على تنفيذ دستور كوسوفو وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو، وهو هدف يحقق المنفعة لجميع سكان كوسوفو ويصب في مصلحة جميع بلدان المنطقة.

وإذ نبحث باستمرار عن سبل الاستعانة ببلغراد والتعاون معها بشأن العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك، وفي إطار هياكل التعاون والمبادرات الإقليمية، فإننا ما زلنا نرد بضبط النفس والاعتدال على الاستفزازات التي تصدر من صربيا، لإيماننا بأن هذا النهج يشكل الطريق الوحيد نحو إنشاء دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق. وفي كوسوفو المستقلة، هناك مجال وفرصة للجميع. ومستقبلنا يتوقف بالكامل على السير في الطريق المفضي إلى التكامل الأوروبي، وتعتزم كوسوفو متابعة السير في هذا الطريق بشكل قوي للغاية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام كوسوفو القوي بأن تصبح عضوا مساهما في المجتمع الدولي. وتتطلع جمهورية كوسوفو إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس بغية تعزيز الأهداف المشتركة للسلام والأمن الدوليين. ومرة أخرى،

أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لعرض آراء جمهورية كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السيد يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد حسيني، وزير خارجية كوسوفو، على حضورهما. وقد استمعنا باهتمام إلى بيانيهما. وأود أن أعرب للسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام عن مدى تقديرنا للجهود التي بذلها في ظل توجيه الأمين العام لإقامة حوار بين الأطراف يفضي للتوصل إلى توافق في الآراء على الوجود الدولي في كوسوفو.

وفي حزيران/يونيه، بدأ الأمين العام إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقبل أن يقرر ذلك وبعده، حافظ الأمين العام على إقامة حوار دائم مع جميع الأطراف المعنية. ومكن هذا الحوار من الاتفاق على هدف مشترك بالرغم من جميع الخلافات، وهو هدف المحافظة على الاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. ونحن الآن نستمد من هذا الهدف أمرا يتفق عليه الجميع، وهو أن إعادة تشكيل الوجود الدولي الذي ابتدره الأمين العام في حزيران/يونيه هو أفضل طريقة لبلوغ هذا الهدف.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2008/692). وآن الأوان للتعجيل بإعادة تشكيل الوجود الدولي. وفي هذا السياق، ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الانتشار في جميع أنحاء كوسوفو بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية تولي جميع المهام التشغيلية المتعلقة بسيادة القانون. وعلى النحو الذي أشرنا إليه عدة مرات، ستعمل بعثة الاتحاد الأوروبي في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي إطار السلطة الشاملة للأمم المتحدة وبطريقة شفافة بشكل كامل.

واستمعنا من فورنا لوزيري خارجية صربيا وكوسوفو وهما يردان على تقرير الأمين العام. ونود أن نرحب، أولا وقبل كل شيء، بالموقف البناء الذي اتخذته السلطات الصربية فيما يتعلق بإعادة تشكيل الوجود الدولي ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي. وتشارك هذه السلطات، بدعمها لمبادرة الاتحاد الأوروبي للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، في تهيئة الظروف لمستقبل أوروبي مشترك للبلقان الغربية. وأحطنا علما أيضا بمواقف السيد حسيني، وأود أن أبلغه بأننا نكن أكبر احترام لآراء سلطات كوسوفو وأننا سنأخذ جميع شواغلها بعين الاعتبار وبكل الجدية.

وما أفهمه من هذا البيان هو تأكيد قوي على رغبة حكومة كوسوفو في التعاون الكامل مع المجتمع الدولي، ولا بد من الإشادة بذلك. وأود أن أؤكد له على أننا نريد أن نحافظ على إقامة حوار وثيق مع بريشتينا في سياق نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء كوسوفو.

وبغية تجاوز الانقسامات الموروثة من الماضي، فإننا نقترح لسكان البلقان الغربية مستقبلا مشتركا في سياق أوروبا. وعلينا أن نحدد كيفية تمكننا من مساعدة صربيا على وضع مستقبلها في سياق أوروبي. كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لدعم التطور الاقتصادي والسياسي لكوسوفو بعرضه على كوسوفو كفالة مستقبل أوروبي واضح.

ولذلك أود أن أختتم بياني بالتأكيد على النقطة التالية. إن الاتحاد الأوروبي يدرك إدراكا كاملا مسؤولياته عندما يتعلق الأمر بتجاوز العقبات التي تعترض سبيل البلقان الغربية المزدهرة والمستقرة والناجعة. وبهذه الروح قمنا بنشر

بعثة الاتحاد الأوروبي؛ وبهذه الروح يحدونا الأمل في المضي قدما في الأشهر المقبلة في الطريق المفضي إلى كفالة مستقبل مشترك للصرب ولأبناء كوسوفو في إطار الاتحاد الأوروبي.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب في المجلس اليوم بوجود وزير الخارجية يرميتش ووزير الخارجية حسيني وأن أشكرهما على تبادل آرائهما بشأن الحالة في كوسوفو. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام زانيير على الملاحظات التي أبداها اليوم. وتشيد الولايات المتحدة بالخدمة التي يسديها السيد زانيير للمجتمع الدولي.

إن اثنين وخمسين بلدا من جميع أرجاء العالم تعترف الآن بكوسوفو بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة، ومن المتوقع أن تفعل ذلك العديد من البلدان في الأشهر المقبلة. وفي الأشهر التسعة منذ إعلان كوسوفو استقلالها، أنشأت جمهورية كوسوفو الإطار لإنشاء ديمقراطية مستقرة ومتعددة الأعراق. وهي تقوم بتحقيق الرؤية التي حددها الاقتراح الشامل لتحديد مركز كوسوفو الذي قدمه المبعوث الخاص للأمم المتحدة والحائز الآن على جائزة نوبل للسلام مارتي أهتيساري.

واستقلال كوسوفو أمر لا رجعة فيه. ويلاحظ تقرير الأمين العام (S/2008/692) الواقع المتغير في كوسوفو ويبرز التقدم المحرز – اعتماد دستور عصري وتقدمي ويكفل حقوق جميع المجموعات العرقية؛ وإنشاء مؤسسات الحكم، بما في ذلك وزارة للخارجية؛ واتخاذ خطوات لتزويد كوسوفو بالاحتياجات الأمنية الأساسية من خلال إنشاء قوة أمنية خاضعة لسيطرة المدنيين؛ وإصدار جوازات السفر الكوسوفية.

ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات حقيقية فيما يتعلق بالعلاقات بين المجموعات العرقية، بالرغم من أن تقرير الأمين العام يوضح أن مستوى العنف بين المجموعات العرقية ما زال متدنيا. وعلى ذلك، تشيد حكومتي بإدارة حكومة كوسوفو. ونشجع زعماء كوسوفو على البناء على جهودهم السابقة بغية تطوير مؤسسات متعددة الأعراق والتنفيذ الكامل لخطة أهتيساري.

ومن المناسب أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتكييف دورها استجابة للوقائع المتغيرة في كوسوفو. ونرحب بقرار الأمين العام بالتعجيل بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة بغية السماح بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في جميع أنحاء كوسوفو.

إن تقرير الأمين العام يدعو إلى اتخاذ ترتيبات مؤقتة معينة ومتصلة بتعاون بعثة الأمم المتحدة مع بلغراد ريثما يتم الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأوروبي، وهي ما تسمى بخطة النقاط الست. وأوضح زعماء كوسوفو في بيانهم المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنهم يرفضون النقاط الست ولكن جمهورية كوسوفو ترحب بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي وستقوم بتيسير انتشار البعثة. وسمعنا اليوم أن حكومة صربيا أيضا ترحب بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي في أرض كوسوفو.

وتشدد الولايات المتحدة على أهمية احترام سيادة كوسوفو وسلامتها الإقليمية. وفي هذا السياق، نرحب بالتزام الأمين العام نحو استمرار التشاور والتعاون مع سلطات كوسوفو بشأن تنفيذ هذه الترتيبات المؤقتة.

وسيؤدي قرار الأمين العام إلى التعجيل بنقل المسؤوليات المتبقية لبعثة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون إلى بعثة الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء كوسوفو. وبطبيعة الحال، تضطلع حكومة كوسوفو بمسؤولية رئيسية وتكميلية عن ممارسة الوظائف المتصلة بسيادة القانون في البلد.

إن انتشار بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، بموجب الولاية المحددة في الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي، المؤرخ ٤ شباط/فبراير، سيضمن نظاماً جمركيا موحَّدا وتسلسلاً قيادياً وحيداً للشرطة. وسيسهم في معالجة مشكلة المؤسسات الموازية التي تعيق التنمية الاقتصادية والسياسية حاليا. وسيكون للولايات المتحدة دور فعال في البعثة، بوجود أفراد شرطة، وقضاة ومدَّعين عامِّين منها، يعملون إلى جانب نظرائهم الأوروبيين في مختلف أنحاء كوسوفو. ونحث جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما حكومتي صربيا وكوسوفو، على ضمان نشر البعثة بدون إبطاء.

لقد أثار الوزير يريميتش عدة شواغل. وحكومة بلدي ملتزمة بضمان تمتُّع صرب كوسوفو بالحقوق والامتيازات الكاملة في كوسوفو. وسنواصل العمل إلى جانب حكومة كوسوفو لتأمين مستقبل مأمون وآمن ومزدهر لجميع الفئات العرقية في كوسوفو. وإننا ملتزمون أيضا بعلاقاتنا مع صربيا، ونشارك الوزير يريميتش تطلعاته إلى مستقبل صربيا الأوروبي. وسنعمل على تعزيز ذلك المستقبل لصربيا وكوسوفو وجميع البلدان في غرب البلقان.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ترحيبنا الحار بوزير خارجية صربيا، معالي السيد فوك يريميتش، وبوزير خارجية كوسوفو، معالي السيد اسكندر حسيني. كما أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، لامبرتو زانيير، الذي نعرب له عن تقديرنا العميق على جهوده ومساعيه الحميدة مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه المرحلة البالغة الدقة.

في هذه الأشهر الأربعة، واجهنا تحديات كبرى. فقد تم تنفيذ عملية إعادة تشكيل أساسية، في ضوء خفض حجم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بينما سيتولى الاتحاد الأوروبي مسؤوليات لم يسبق لها مثيل من خلال أكبر بعثاته للسياسة الخارجية والأمن والدفاع على الإطلاق. ومن خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، سيساعد الاتحاد سلطات كوسوفو في إقامة دولة متعددة الأعراق. وسيسهم، في الوقت نفسه، في ضمان معاييره في سيادة القانون للكوسوفيين، ويقدِّم إشارة واضحة عن منظور أوروبي لذلك البلد الفتيّ.

ويبرز تقرير الأمين العام الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الممثل الخاص في ممارسة ولايته بعد إعلان استقلال كوسوفو وبدء سريان دستورها. لقد آن الأوان لنا، إذن، لنعزز حضور الاتحاد الأوروبي في الميدان. ومن أبرز ما ذكره الأمين العام،

> ”أتوقع أن تمضي بعثة الاتحاد الأوروبي قدما في عملية نشر أفرادها خلال الفترة المقبلة وأن تضطلع بمسؤوليات في مجالات حفظ النظام والأمن والعدالة والجمارك، تحت السلطة العامة للأمم المتحدة، وتحت مظلة الأمم المتحدة التي يرأسها ممثلي الخاص، ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)“.
>
> (S/2008/692، الفقرة ٢٣)

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تعملان معا بشكل جيد وعن كثب، بحيث يمكن لبعثة الاتحاد أن تبدأ الانتشار، مع ضمان تنفيذ إعادة التشكيل بفعالية ووفقاً للخطة.

ويسعدنا أيضا، بصورة خاصة، أن نذكر أنّ الحوار مع بلغراد والمشاورات مع بريشتينا أفضيا إلى اتفاق إطاري بشأن النقاط الست المبيَّنة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354، المرفق الأول). ومن خلال هذا الاتفاق، أعدَّ الممثل الخاص زانيير مسوَّدة لمجالات

الأغلبية الصربية في قطاعات رئيسية، مثل الشرطة، والقضاء والجمارك، حيث ستركز بعثة الاتحاد الأوروبي أنشطتها. ونحيط علماً بشواغل بريشتينا بشأن النقاط الست، كما نشيد، في الوقت نفسه، بالتزامها بتأييد النشر الفوري للبعثة، التي ترغب بريشتينا في العمل معها. ونحن موقنون أن بلغراد ستتعاون معها أيضا.

إننا نثق في أن العمل المنجَز في الفترة السابقة لجلسة مجلس الأمن هذه سيسهم في تهيئة أجواء بنَّاءة تسمح لبعثة الاتحاد الأوروبي أن تنفِّذ واجباتها في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك في الشمال. ويجب أن ينظر السكان المحليون كافة إلى البعثة باعتبارها عنصراً أساسيا لبناء مجتمع متعدد الأعراق، يمكن للناس أن يعيشوا فيه وينعموا وفقاً لمعايير الديمقراطية وسيادة القانون وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد إيطاليا تأييداً كاملا مسار التقدم المبيَّن في تقرير الأمين العام، ولا سيما في ما يتعلق ببعثة الاتحاد الأوروبي. وهي تعتقد أن تنفيذ ما اقترحه الأمين العام سيكون لمصلحة الاستقرار في صربيا وكوسوفو والمنطقة برمتها.

وإيطاليا أحد البلدان المساهمة في قوة كوسوفو، وستكون ضمن بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا. وهي تؤيد دوراً معززا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن تبقى منظمة حلف شمال الأطلسي طرفاً أساسيا في المساهمة في إيجاد بيئة مأمونة وآمنة، وفي أداء المهام المرتبطة ببناء المؤسسات في كوسوفو. لذا، ينبغي عدم تغيير تشكيلها الحالي. وتبقى إيطاليا ملتزمة بالمساهمة في جهود المجتمع الدولي في كوسوفو، وفي الاستقرار الديمقراطي الإقليمي والمستقبل الأوروبي لجميع بلدان غرب البلقان، بما فيها صربيا. وإننا نتطلع إلى البدء الفوري لنفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع بلغراد.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير خارجية صربيا، السيد يريميتش، في المجلس، فضلا عن الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد زانيير. ونرحب أيضا بالسيد حسيني.

نود أن نشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تقريره. ويسعدنا، بصورة خاصة، أن نحيط علما بنتائج الحوار بين الأمانة العامة وصربيا بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مما أتاح دوراً متناميا للاتحاد الأوروبي هناك. لكن علينا أن نؤكد أنّ تنفيذ إعادة التشكيل ينبغي أن يكون بطريقة محايدة، عملاً بالإطار القانوني المنشأ بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي إطار سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في ما يتعلق بمحتوى التقرير، تؤكد جنوب أفريقيا مجدداً قلقها حيال تدني عدد العائدين من الأشخاص المشردين، ولا سيما أن التقرير يشير إلى أن العملية البطيئة أصلاً قد أصبحت أكثر بطئا. ويساورنا قلق خاص حيال ملاحظة الأمين العام أن وزارة المجتمعات المحلية والعائدين في كوسوفو لا تؤدي عملها بشفافية، وأنها تتخذ قرارات قد تحرف مسار الموارد المخصصة للعائدين. ويرى وفد بلدي أن مسألة العائدين مركزية لتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية.

وتتَّفق جنوب أفريقيا أيضا مع الأمين العام أن استقرار البلقان في المستقبل يعود إلى الاتحاد الأوروبي. لكن تحقيق ذلك الاندماج سيكون صعباً إذا لم تنخرط فيه الأطراف. ووفد بلدي قلق حيال غياب الحوار المباشر بين الأطراف. وفي رأينا أن فصل حروب البلقان لن يُغلق أبدا، ما لم يبدأ حوار يهدف إلى تحقيق المصالحة بين جميع الأطراف.

لقد أكد وفد بلدي في مناسبات عديدة الحاجة إلى حل الصراعات والمنازعات من خلال الحوار والتفاوض على أساس القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. وهذا النهج هام في ضمان حلول دائمة ومستدامة. وفي هذا الصدد، أعربت جنوب أفريقيا باستمرار عن شواغلها حيال الطريقة التي أعلنت بها كوسوفو استقلالها عن صربيا، ولا سيما كونه لم يتحقق من خلال تسوية تفاوضية. لذا، فإننا نرحب بقرار الجمعية العامة إحالة مسألة الإعلان الأحادي لكوسوفو عن استقلالها إلى محكمة العدل الدولية (قرار الجمعية العامة ٣/٦٣). ونرى أن الحكم سيساعد على توضيح الحل.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، وبوزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني. كما أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير.

منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن كوسوفو في تموز/يوليه الماضي، استمر تطور الوقائع على الأرض، كما يبين تقرير الأمين العام. وقد اتخذت السلطات الكوسوفية تدابير ملموسة لترسيخ وضع دولتها الجديدة. وبدأ سريان الدستور في ١٥ حزيران/يونيه؛ كما تواصل النشاط التشريعي في عدة مجالات هامة، وأُنشئت مؤسسات جديدة.

وهذه الإجراءات وغيرها مذكورة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2008/692)، ولن أطيل الحديث عنها. ويذكر التقرير أيضا بالتفصيل الخطوات التي اتخذها الأمين العام وممثله الخاص من أجل مواءمة وجود الأمم المتحدة مع الواقع الجديد. وكما قال وفدي أثناء الاجتماع الأخير حول هذا الموضوع (انظر S/PV.5944)، يدل ذلك على الواقعية وعلى إدراك حقيقي للمسؤولية. ولذا فنحن نعتقد بأن تلك القرارات تستحق دعمنا الكامل.

اسمحوا لي أن أشدد باختصار على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفدي. أولا، من المهم أن تتواصل، أو حتى أن يتم التعجيل بعملية المواءمة وإعادة الهيكلة للوجود الدولي ولتشكيلته، وذلك في ضوء الواقع الذي يصفه الأمين العام في تقريره. ويجب أن تترافق إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع نشر سريع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، التي ستقوم بمهامها لتحقيق سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو لصالح جميع مواطنيها، عندما تصبح جاهزة للتشغيل.

وانتشار البعثة الأوروبية يكتسي أهمية فائقة في رأي بلجيكا، كما يتجلى في مساهمتنا ومشاركتنا النشطة في بعثة الاتحاد الأوروبي. وهنا، تقدِّر بلجيكا تعاون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع بعثة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بشأن الأساليب الفنية، كما نشجع بعثة الأمم المتحدة على زيادة تعاونها خلال الأسابيع القادمة، لكفالة تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي بالكامل.

وتتعلق نقطتي الثانية بمسؤولية الطرفين المعنيين، اللذين انضم ممثلاهما إلينا على هذه الطاولة. فالمسؤولية لا تقع على عاتق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فحسب. وألاحظ مع الارتياح أن الطرفين وافقا على نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء الإقليم وعلى إعادة هيكلة الوجود الدولي، كما يذكر تقرير الأمين العام.

وقد سمعنا أن مواقف بلغراد وبريشتينا حول بعض النقاط لا تزال متباينة. ولكن من المطمئن أن الطرفين قد أبديا مستوى معينا من الواقعية والشعور بالمسؤولية تجاه بعض المسائل – أولها وأكثرها أهمية، مسألة التعاون مع المجتمع الدولي. إن التسوية ليست سهلة أبدا، ولكنها

ضرورية في بعض الأحيان. وتشجع بلجيكا الطرفين على مواصلة تطوير علاقات عمل مثمرة من شأنها أن تعزز الاستقرار والتعاون الإقليمي.

وأخيرا، تأمل بلجيكا أن يكون مجلس الأمن اليوم في وضع يمكنه من الإحاطة علما بتلك التطورات الإيجابية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بمعالي وزيري خارجية صربيا وكوسوفو، السيد يرميتش والسيد حسيني، وأن أشكرهما على مشاركتهما المهمة في هذه المناقشة. كما أشكر السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على جميع المعلومات التي قدمها ضمن تقرير الأمين العام (S/2008/692).

أولا، نلاحظ بارتياح الهدوء النسبي الذي لا يزال سائدا في كوسوفو. ويسرنا أن نلاحظ أنه منذ إعلان الاستقلال، لم تحدث أية أزمات كبرى، على الرغم من أن هناك عددا من المصاعب التي لم تحل بعد.

ونرحب بجهود السلطات في كوسوفو التي تواصل العمل على إنشاء مؤسسات قابلة للاستمرار، مما يسمح بممارسة سلطات دولة ذات سيادة، على الرغم من المقاومة هنا وهناك ومقاطعة أقلية ضئيلة من السكان للإدارة الجديدة، وخاصة في الشمال. والتوتر الناتج أمر ثانوي، ولكن يجب عدم التقليل من قدره. ولذا، فإننا نقدر الجهود المشتركة لشرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، التي سمحت بالحفاظ على الهدوء حتى اليوم.

ومن الواضح أن إعلان استقلال كوسوفو، الذي تبعه اعتماد دستورها، قد غير الوضع في المنطقة بشكل كبير. ومن هنا، فإننا نؤيد مبادرة الأمين العام بإعادة هيكلة الوجود المدني الدولي على أساس أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي أن يمكن ذلك الاتحاد الأوروبي من القيام بدور أكبر في كوسوفو من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

ونحن على ثقة من أن بعثة الاتحاد الأوروبي تستطيع المساهمة بشكل كبير في تعزيز إنجازات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا يسعنا إلا أن نرحب بالاتفاقات المبرمة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي بشأن تسهيل نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو.

كما إننا نرحب بالحوار حول النقاط الست الرئيسية الذي بدأ في بلغراد وبريشتينا، ويضم الأطراف كافة برعاية الممثل الخاص للأمين العام. إلا أننا نشدد على أهمية أخذ الآراء التي أعربت عنها سلطات كوسوفو في الحسبان، بما في ذلك بيانها السيادي المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2008/692، المرفق الأول).

وإضافة إلى دعم السلطات في كوسوفو في المجالات الرئيسية المتعلقة بالأمن وسيادة القانون وحماية الإرث الثقافي والديني ودمج الأقليات وحمايتها، من المهم أيضا دعم جهود التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد، فتلك هي الأركان الحيوية لتعزيز الاستقرار.

ولأن الطرفين يأملان في الاندماج ضمن الأسرة الأوروبية الكبرى، ينبغي لجمهوريتي كوسوفو وصربيا التغلب على خلافاتهما وإعطاء الأولوية القصوى لما هو أساسي: الاستقرار والأمن والازدهار في كوسوفو وصربيا وفي جميع أنحاء البلقان.

وفي الختام، نعرب عن شكرنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجهودها المشتركة التي سمحت بالحفاظ على الاستقرار في كوسوفو. كما نشكر الأمين العام وممثله الخاص، الموجود في هذه القاعة، على مبادراتهما الهادفة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف كافة. ونحثهما، إضافة

إلى الاتحاد الأوروبي، على مواصلة السير باتجاه حل دائم تقبل به جميع الأطراف.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/692). لقد أجرت السلطات الروسية تحليلا شاملا للتقرير.

ونرحب بمشاركة السيد فوك يريميتش، وزير خارجة جمهورية صربيا، في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونحن ممتنون له للنقاط التي أثارها، ونتفق معه. كما استمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقاه السيد حسيني.

إن الموقف الروسي بشأن الحالة في المقاطعة وحولها ثابت، لم يتغير. وما فتئنا نعتقد بأن هناك حاجة إلى التنفيذ الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولولاية البعثة في كوسوفو، التي وافق عليها المجلس من خلال ذلك القرار. ونعتقد بأن إعلان كوسوفو الأحادي لاستقلالها والاعتراف به من قبل بعض الدول التي تمثل أقلية ضمن المجتمع الدولي يخالفان معايير القانون الدولي، أي ميثاق الأمم المتحدة أولا وقبل كل شيء، ووثيقة هلسنكي الختامية، والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إضافة إلى صكوك أخرى.

وكما قال الأمين العام مرارا، يبقى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساريا بالكامل. وبحسب ذلك القرار، يتوجب على الممثل الخاص للأمين العام والبعثة التي يرأسها في كوسوفو أن يواصلا القيام بالمهام المناطة بهما، بما في ذلك مساعدة الأعضاء من الأقليات الوطنية وكفالة حقوقها وأمنها، وتنفيذ المعايير الديمقراطية التي أرساها المجتمع الدولي للمقاطعة. ويجب أن تكون قوة الدفع الأساسية لأنشطة الوجود الدولي تنفيذ تلك المعايير، لأن الحالة بالنسبة لتلك المعايير تبقى غير مرضية، كما يشير التقرير. وقد استرعينا الانتباه إلى هذه النقطة في وقت سابق – في الواقع، قبل إعلان الاستقلال غير المشروع – وسنلفت انتباه المجلس إليها مرة أخرى الآن.

وكما أثبت الزمن، فلم يساعد إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في حل المشاكل الرئيسية في الإقليم. وما زال هناك مستوى مرتفع من الفساد والجريمة، ولم يحدث تحسن في المجالين الاقتصادي أو الاجتماعي، ولم تخف حدة التوتر العرقي، والآن نتيجة عامل جديد – الحزازات والخلافات بين أبناء كوسوفو أنفسهم. لقد تكلم وزير خارجية صربيا، السيد يرميتش، اليوم عن الجوانب المزعجة الكثيرة بشأن الحالة في كوسوفو.

وإذا لم يتم عكس اتجاه هذه التوجهات السلبية – وهذه نقطة حذر الروس منها كثيرا – قد تصبح الحالة في كوسوفو مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي على نحو خطير. وبالطبع، تود روسيا أن ترى بعض التغيير الجذري إلى الأفضل في كل الميادين آنفة الذكر، لأنه سيكون في مصلحة كل بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

ونرحب بالاتفاق بين بلغراد والأمم المتحدة بشأن النقاط الفنية الست، والمسألة الآن تتعلق بتنفيذها بالكامل. على كل الأطراف أن تعمل على ذلك. ولا نستبعد احتمال أنه إذا لم تعمل سلطات بريشتينا على احترام تلك الاتفاقات – ولدينا، للأسف، بعض المعلومات التي تفيد بذلك – سيكون المجتمع الدولي ملزما بممارسة ضغوط فعالة على بريشتينا لتنفيذ تلك النقاط. وينبغي أن يولي الوجود الدولي هذا الأمر اهتماما خاصا. ويجب أن يستمر الحوار بين بلغراد والأمم المتحدة بشأن هذه المسائل، وكلها لا تزال معلقة.

ونحن نؤكد تقييمنا السلبي للإجراء الذي بدأه الأمين العام في حزيران/يونيه هذا العام، بدون الإذن المطلوب من

مجلس الأمن، لإعادة تشكيل الوجود الدولي في كوسوفو. وفي ظل هذه الظروف، لن يتسنى إضفاء الطابع القانوني على ما يسمى بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو إلا بموافقة جميع الأطراف، بما فيها بلغراد، على نشرها. وأي تحرك للالتفاف حول مجلس الأمن هو انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد، بموجب الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من تقرير الأمين العام، أن الوجود الدولي في الإقليم يجب أن يكون وفق نهج محايد، ويجب أن يعمل في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالتنسيق مع الأمم المتحدة.

والطريق الوحيد لحسم الموقف هو العودة إلى عملية السعي إلى إيجاد حل في الساحة القضائية الدولية من أجل استقرار منطقة البلقان في الأجل الطويل ومن أجل منع النزعات الانفصالية العديدة في أنحاء العالم. وتنوي روسيا مواصلة الإصرار على أن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادي في كوسوفو، على أساس الامتثال لقواعد القانون الدولي القائم وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن نفسه.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الترحيب في هذه القاعة بالسيد فوك يرميتش، وزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير الخارجية في جمهورية كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد لامبرتو زانيير الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أود أن أبدأ بياني بالتأكيد على أننا نعتبر خروج جمهورية كوسوفو إلى الوجود كدولة نشأت حديثا حقيقة بسيطة، أن هذا أمر مهم، وأنه مساهمة مهمة في السلام العالمي والأمن والاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

وكفالة استقلال وسيادة وسلامة أراضي كوسوفو أساسية لتحقيق استقرار دائم في الأجل الطويل في هذه الزاوية من القارة الأوروبية ولرؤيتها تندمج بشكل كامل في مستقبل أوروبي مستقر ومزدهر.

وفي هذا الصدد، نثني على مواصلة الاتحاد الأوروبي لجهوده لدفع المنظور الأوروبي قدما بالنسبة لكل بلدان تلك المنطقة، على أساس جهودها الإصلاحية وإنجازاتها المنفردة. لقد أثبت الاتحاد الأوروبي أنه قوة رئيسية للتغيير الإيجابي ومحرك لإصلاحات مطلوبة بشدة. ونتوقع أيضا أن تكفل بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وتساعد في تعزيز ترسيخ استقلال وسيادة كوسوفو، إضافة إلى عرض مساعدتها في تطوير الديمقراطية وسيادة القانون باعتبارهما أكبر دليل مرئي ورمزي على انخراطها. ونرحب بقرار الأمين العام المضي قدماً في تعزيز إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبالتالي تيسير نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في مختلف أنحاء كوسوفو.

لقد وقّعت كرواتيا اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يمكّنها من المشاركة في بعثة الاتحاد الأوروبي. وبهذا، عززنا دعم الاستقرار الإقليمي في جنوب شرق أوروبا، وبهذه الطريقة أكملنا عرضنا المقدم منذ فترة طويلة بتقديم المساعدة، والخبرة والمعرفة.

وفي النهاية، نؤكد من جديد دعوتنا إلى سلطات البلدين، صربيا وكوسوفو، وإلى كل مواطني كوسوفو، بغض النظر عن عرقيتهم، من أجل مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بغية كفالة استمرار السلام، والأمن والاستقرار.

وفي الختام، أود أن أعرب عن رغبتنا في رؤية البلدين – جمهورية صربيا وجمهورية كوسوفو – يستثمران جهدا كبيرا في بناء علاقات حسن الجوار بين الدولتين.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام السيد زانيير على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تطورات الموقف في كوسوفو ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2008/692). ونود أيضا الترحيب بحضور السيد فوك يرميتش وزير الخارجية في جمهورية صربيا، ونشكره على بيانه. ونرحب أيضا بحضور السيد حسيني.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحوادث الأمنية العرقية العديدة خلال فترة إعادة البناء، رغم أنها ذات مستوى منخفض. ويجب وقف هذه السلسلة من الأحداث من خلال تدابير وقائية عديدة، بما فيها التدابير غير القسرية. ويجب أن يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة إلى جميع الأطراف من أجل مواصلة ممارسة ضبط النفس بغية صون الاستقرار والأمن في المنطقة.

نفهم أن بلغراد وبريشتينا تسلكان مسارات متباينة في ما يتعلق بالمجال الذي تستطيع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل فيه. ويترتب على هذا عواقب كبيرة يستطيع الممثل الخاص ممارسة ولايته، المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، في إطارها. لقد دفع هذا بعثة الأمم المتحدة إلى بدء مجموعة من الخطوات في عملية إعادة التشكيل. وفي هذا الصدد، ندعم عمل الممثل الخاص زانيير وبعثة الأمم المتحدة، ونسلِّم بالحاجة إلى تعديل هيكل وصورة بعثة الأمم المتحدة استجابة للواقع الذي تغير تغيرا جوهريا في كوسوفو.

وندرك أيضا أن بعثة الأمم المتحدة يجب أن تتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتيسير استعدادات الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بدور تنفيذي معزز في كوسوفو في مجال سيادة القانون. ولهذا السبب، نود أن نؤكد على أهمية إقامة صلات واضحة بين مكتب الاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. ونفهم أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يحكم كوسوفو، وبالتالي يجب أن يندرج أي كيان يعمل في المنطقة في ذلك الإطار. ستوضح هذه الجهود مرة أخرى أن التعاون والتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يكون مثمرا.

وبينما نأخذ بعين الاعتبار الوضع المتطور على الأرض الذي يحيط ببعثة الأمم المتحدة ويؤثر على دورها لصالح صون السلام والاستقرار، فإننا نحث كل الأطراف في الميدان على مواصلة العمل والتعاون مع البعثة. وما زال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الإطار السياسي والقانوني الضروري الذي يجب أن تمارس بعثة الأمم المتحدة ولايتها من خلاله، بما في ذلك تنفيذ المعايير. ونفهم أن إعادة التشكيل العملياتي لبعثة الأمم المتحدة محايد بالنسبة لمركز كوسوفو.

وإندونيسيا تؤيد مواصلة الحوار والمفاوضات بين بلغراد وبريشتينا بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن الأهمية بمكان أن يتضمن هذا الجهد أيضا القضية الأوسع نطاقا المتعلقة بحل مسألة المركز النهائي. ودون مراعاة هذه المسألة، من الصعب توقع إمكانية تطبيع الحالة على أرض الواقع.

وما زلنا نرحب بالموقف الثابت الذي اتخذته صربيا حيث التزمت بحل مسألة المركز النهائي لكوسوفو بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية. ومن نفس المنطلق، ندعو جميع الأطراف في كوسوفو إلى اتخاذ موقف مماثل. ونرى أن هذا الموقف سيضمن أن ينعم جميع سكان كوسوفو في نهاية المطاف بعوائد السلام.

وفي هذا السياق، ينبغي للأمين العام أن يواصل إشراك جميع الأطراف في المنطقة حتى يتسنى إيجاد حل مقبول للأطراف بما يتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أخيرا، نود أن نختتم بتوجيه الشكر إلى الأمين العام وفريقه على جهودهم وكذلك جميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص السيد زانيير، على تفانيهم في السعي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2008/692). ونشكر أيضا السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ويرحب وفد بلدي بمشاركة معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني.

ووفد بلدي، إذ يراعي الظروف السائدة والتغيير الكبير في الوضع في كوسوفو، فإنه يرحب بالخطة المكونة من ست نقاط التي تم التوصل إليها بين صربيا والأمم المتحدة بعد سلسلة من المشاورات والحوارات بشأن إعادة تشكيل البعثة. كما نرحب باعتزام الأمين العام إجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف المعنية بشأن تنفيذ الترتيبات المؤقتة الواردة في تقريره.

ونرى أن لا يمكن اتخاذ أي إجراءات تتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو تغيير شكل الوجود الدولي في كوسوفو إلا بما يتماشى مع إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعلى أساس قرار يتوصل إليه مجلس الأمن.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام، ويثني على جهوده الرامية إلى مواءمة البعثة مع واقع جديد وتلبية الاحتياجات التشغيلية الحالية والناشئة في كوسوفو. كما نتفهم رغبة الاتحاد الأوروبي في تعزيز دوره التنفيذي في كوسوفو في مجال سيادة القانون.

ونتشاطر رأي الأمين العام أن دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ينبغي أن يكون محايدا وموضوعيا، وأنه ينبغي لها أن تعمل بدقة في إطار الولاية الموكلة إليها من الأمم المتحدة وبما يتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذه المرحلة الحرجة، نود أن نناشد بلغراد وممثلي جميع الطوائف في كوسوفو أن تنخرط بنشاط في حوار حسن النية بغية ضمان حقوق جميع الطوائف في كوسوفو وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن وينبغي إيجاد حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو على أساس قرار يتم التوصل إليه بقيادة مجلس الأمن، قرار يتضمن الامتثال التام لقواعد القانون الدولي وتقبل به بلغراد وبريشتينا، مما يسهم في السلام والأمن والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا ككل.

السيد لي كيشين (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، تود الصين أن تشكر الأمين العام على تقريره وكذلك الممثل الخاص، السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به معالي وزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، وكذلك البيان الذي أدلى به السيد اسكندر حسيني.

وما فتئت الصين تتبنى موقفا ثابتا بشأن مسألة كوسوفو. ونرى أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية إيجاد حل لمسألة كوسوفو على نحو ملائم على أساس مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة فيه وقرارات مجلس الأمن. ونؤمن على الدوام بأن خطة يقبلها الطرفان، ويتم التوصل إليها بعد مفاوضات صادقة بينهما الطرفين المعنيين، تبقى

أفضل نهج لمسألة كوسوفو. وينبغي للأطراف المعنية الاستمرار في السير في هذا الاتجاه.

ولاحظنا مؤخرا أن صربيا قد أجرت مشاورات مكثفة مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي. ووافقت صربيا بصورة أساسية على خطة الأمين العام المكونة من ست نقاط. ويحدونا الأمل في أن الأطراف المعنية ستهيئ الظروف لإيجاد حل لهذه المسألة بروح بناءة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإننا نتفق على أن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملية ذات طابع فني، ولا تنطوي على مركز كوسوفو، كما أنها لا تضعف موقف الحياد الذي تتبناه الأمم المتحدة حيال مسألة كوسوفو.

وستستمر الصين في دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن الحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو ومنطقة البلقان بأسرها يصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية. ونتفهم رغبة الاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بدور معزز في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن بعثة الاتحاد الأوروبي، التي سينشرها الاتحاد، ستؤدي واجباتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تحت السلطة العامة للأمم المتحدة.

السيد دي بينغويشيا (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشكر وزير خارجية صربيا، معالي السيد فوك يريميتش والسيد اسكندر حسيني على بيانيهما.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية، وأن نشيد بالعاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على عملهم الممتاز. ويعود الفضل إليهم أنه بعد اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ساد السلام والاستقرار النسبيان في المنطقة.

وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2008/692)، فإن الواقع الراهن في كوسوفو يجعل من المستحيل لبعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بالجانب الأكبر من ولايتها. ولذلك، تؤيد بنما إعادة تشكيل البعثة وتواصل دعمها لذلك. وتحبذ بنما نشر بعثة الاتحاد الأوربي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لتتولى الأمور تحت السلطة القانونية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونحن نفعل ذلك تماشيا مع موقفنا المتمثل في أن المنظمات الإقليمية ينبغي أن يكون لها دور الأولوية في حل المشاكل في مناطقها. والإجراءات التي اتخذها الأمين العام والاتحاد الأوروبي مناسبة على نحو خاص، لا سيما بالنظر إلى أن المجلس لا يمكنه التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، وأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يحدد إطارا زمنيا.

مع ذلك، ونظرا لأن هذه حالة غير مرغوب فيها، وعلى الرغم من أنه أفضل ما يمكن تحقيقه، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في بوسعه لضمان أن تكون صربيا جزءا من الحل لمسألة كوسوفو. ولذلك، نثني على الأمين العام لإصدار تعليماته إلى ممثله الخاص بالدخول في مفاوضات مع بلغراد بشأن المسائل التي تحظى بالأهمية بالنسبة للصرب وسكان كوسوفو من أجل تأمين تعاون الطرفين فيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي.

ونشعر بالارتياح إزاء نتائج المناقشات بين الأمم المتحدة وبلغراد، نظرا لأن موافقة بلغراد أمر لا غنى عنه لنجاح أية مبادرة دولية في كوسوفو. ولذلك، نثني على البيان الرئاسي الذي جرى تعميمه مؤخرا بشأن تقرير الأمين العام.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا أنه ليس لدينا شك في أن مستقبل صربيا وكوسوفو يكمن في التكامل الأوروبي. ولذلك نحث القادة في صربيا وكوسوفو على ترك لغة خطاب الماضي ذي النزعة القومية الذي تسبب في الكثير من المعاناة لشعبيهما. وبدلا من ذلك، فليحولوا أنظارهم إلى مستقبل أوروبي، حيث يمكن لشعبيهما حل خلافاتهما وتصبح الحدود الوطنية والانتماء لمجموعة أو لأخرى أقل أهمية، وتسود روح التعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد دباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أضم صوتي إلى الذين سبقوني لأرحب بالسيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، كما أرحب بالسيد إسكندر حسيني وأشكرهما على حضورهما معنا. وأتقدم بالشكر أيضا إلى السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة التي قدمها لنا حول آخر تطورات الوضع في كوسوفو.

إننا ندرك أن الحالة على الأرض في كوسوفو تغيرت تغيرا جذريا، وأوجدت واقعا جديدا لا مناص لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من التعامل معه. وهذا الواقع يتضمن تحديات كثيرة تواجه قدرة البعثة على أداء مهامها بوصفها إدارة مؤقتة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) عقب إعلان الاستقلال يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وكذلك إعلان صرب كوسوفو رفضهم للاستقلال عن صربيا.

في هذا السياق نتفهم قرار الأمين العام المتعلق بتكييف الجوانب التشغيلية للوجود المدني الدولي في كوسوفو وإعادة تشكيل معالم وهيكلية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجال سيادة القانون، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما نرحب بقبول جميع الأطراف إعادة تشكيل الوجود الدولي من حيث الهيكلية والشكل العام. إن بلادي تؤكد مجددا أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل الإطار القانوني لبعثة الأمم المتحدة لتنفيذ ولايتها إلى أن يقرر مجلس الأمن غير ذلك. وعلى ذلك فإن أي كيان يعمل في المنطقة يجب أن يندرج في هذا الإطار.

لقد أحطنا علما بالمناقشة التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام مع ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على المستوى التقني، ونرحب بانخراط جميع الأطراف في الحوار المتعلق بالمجالات العملية الستة ذات الاهتمام المشترك التي حددها الأمين العام في رسالته إلى الرئيس تاديتش في يوم ١٢ حزيران/يونيه الماضي، وهي الجمارك والشرطة والمحاكم والنقل والهياكل الأساسية والحدود والتراث الصربي. ونؤكد أهمية استمرار البعثة في عملية الحوار مع جميع الأطراف في مختلف المجالات العملية.

ويساورنا القلق إزاء استمرار التباعد بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو لأن هذا من شأنه أن يؤثر على استقرار كوسوفو على المدى الطويل. لذا ندعو جميع الأطراف إلى بذل مزيد من الجهد لإبقاء جميع قنوات الحوار والتعاون البنّاء مفتوحة. كما ندعو مجددا إلى ضمان عودة المهجرين من جميع الأقليات، وتقديم الحماية للأشخاص المشردين، وحماية المواقع الدينية والثقافية، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة لصون السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

لقد أحطنا علما بملاحظات الأمين العام ونشاطره الرأي بأن عملية إعادة تشكيل البعثة أصبحت ضرورية ويجب التعجيل بها من أجل مواءمتها بصورة كاملة مع الظروف السائدة على الأرض، وأن تتم العملية بصورة شفافة وتتماشى مع موقف الأمم المتحدة في مراعاة تامة للحياد الدقيق بشأن مسألة مركز كوسوفو.

السيد بيرس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى كل ما قام به هو وفريقه من عمل لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في كوسوفو. وأكون ممتنا إذا نقل شكرنا إلى أعضاء فريقه. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بعودة وزير الخارجية الصربي، السيد يريميتش، إلى هذه القاعة، وبوزير خارجية كوسوفو حسيني، الموجود هنا بصفته الرسمية. ومن دواعي سرورنا الشديد أيضا أن نراه يعود إلى هذه القاعة.

وأود أن أقول في البداية إننا نرى أن استقلال كوسوفو لا رجعة فيه. كما أنه غير قابل للتجزئة. وأعتقد أن من الأشياء الهامة بشأن المقترحات المطروحة في تقرير الأمين العام اليوم أنها تبين أن خطر التقسيم آخذ في الانحسار. وأرى أن ذلك شيء يود جميع أعضاء المجلس أن يشاركوني في الإشادة به.

وقد تعمدت أن أطلب الكلمة الأخيرة، أو القريبة من الأخيرة، باستثنائك يا سيدي الرئيس، لأني أردت أن أسمع ما يريد أعضاء المجلس الآخرون أن يقولوه. ومن دواعي سروري الشديد أن أسمع هذا التأييد الواضح من أعضاء المجلس لنوايا الممثل الخاص، على إعادة التشكيل التي حددها الأمين العام، وكذلك التأييد الواضح للنشر الكامل لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو. وتلك أنباء طيبة جدا لأمثالنا من أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين يرون كوسوفو وصربيا جارتين لهم. وكما أشار عدد من المتكلمين اليوم، نرجو أن نعتمد البيان الرئاسي في وقت لاحق اليوم.

وفي حزيران/يونيه، قرر الأمين العام أنه بالنظر إلى تغير الحالة على أرض الواقع في كوسوفو، من الصواب إعادة تشكيل التواجدات المدنية الدولية. وأرى أن الأحداث قد أثبتت أن القرار كان صائبا. ويسرنا كثيرا أن إعادة التشكيل تسير الآن بشكل سليم. ونلاحظ أن الممثل الخاص يقول إنه عندما يتم نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، سوف تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من استعراض مهامها. وهذا شيء طيب للغاية. فبعثة سيادة القانون في سبيلها إلى بلوغ القدرة على بدء العمل في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وإلى جانب ما يتوخاه الأمين العام في تقريره من الإسراع بإعادة التشكيل في الفترة المقبلة، من المهم للغاية، كما أوضح عدد من الزملاء اليوم، أن يواصل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة توثيق العمل بينهما. وسوف تنفذ بعثة سيادة القانون ولايتها على النحو المحدد في برنامج الاتحاد الأوروبي للعمل المشترك ذي الصلة، مع عملها في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة.

وأردت أن أقول شيئين محددين عن التقرير. الأول يتعلق بالوقائع. وللإثبات في المحضر، أردت فقط أن أشير إلى وجود خطأ في الوقائع في الفقرة ٢١ من التقرير. فهي تشير إلى السلطة التنفيذية للممثل الخاص للأمين العام. وهذه في الواقع غير مستمدة من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بل مستمدة من الإطار الدستوري اللاحق، الذي لم يعتمده مجلس الأمن، ولا يوجد حكم في دستور كوسوفو الجديد فيما يتعلق بالإطار الدستوري.

الشيء الآخر الذي أردت أن أقوله هو أن الأمين العام في الفقرة ٢٧ من التقرير يوضح أن الحوار والمشاورات المحددين في التقرير يُضطلع بهما مع بلغراد وبريشتينا دون مساس بموقفهما من مسألة الوضع وانطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة. وأرى أن نتذكر جميعا ذلك ونحن نسير قدما.

إن الأمم المتحدة عاملة في كل من بريشتينا وبلغراد بشأن ما يعرف بالنقاط الست، أو الترتيبات الانتقالية في المجالات الهامة لطائفة كوسوفو الصربية. ونعلم أيضا أن هناك

تباينا في الآراء بشأن تلك الترتيبات الانتقالية وشواغل، خاصة في بريشتينا، فيما يتعلق بالآثار المترتبة عليها. ومن دواعي سرورنا الشديد أن نرى الأمين العام يعترف في تقريره بتلك الشواغل الفعلية ويطمئن إلى أن تنفيذ الترتيبات الانتقالية سيجري على أساس من التشاور والتنسيق المستمرين وأن هذا الالتزام بالتشاور والتنسيق يشكل ضمانا قويا لبريشتينا. وفي الوقت ذاته، يوفر الالتزام بالترتيب الانتقالي أيضا ضمانة قوية لصرب كوسوفو وغيرها من طوائف الأقليات.

لقد قدم لنا السيد يريميتش تفسيره لتقرير الممثل الخاص للأمين العام ولنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وقدم لنا السيد حسيني تفسيره هو. وأريد أن أكون واضحا في ضوء بعض الآراء التي أعرب عنها في المجلس: إن الاتحاد الأوروبي هو الذي تنبثق منه ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وهي سوف تنفذ ولايتها على نحو ما هو مبين في الإجراءات المشتركة ذات الصلة للاتحاد الأوروبي بينما تعمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة. والبعثة المعنية بسيادة القانون تمثل أكبر بعثة مدنية للاتحاد الأوروبي على الإطلاق. وسيكون عملها لصالح كل سكان كوسوفو وسيلاحظ أعضاء الأمم المتحدة في لجنة بناء السلام قيمة إدماج البعثات بين قطاعي العدالة والشرطة. وهذا ما ستفعله بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وهكذا سيكون عملها مهماً فيما يتعلق بالدروس المستفادة لأسرة الأمم المتحدة الأوسع.

وستدعم بعثة الاتحاد الأوروبي تعددية الأعراق، ونحن نرحب بتعاون كوسوفو مع نشر البعثة في جميع أرجاء كوسوفو. كما نرحب بتأكيدات الحكومة بأنها ستظل تأخذ بعين الاعتبار شواغل جميع الطوائف في كوسوفو. وبالطبع، ذلك أمر مهم للغاية.

ونحن نرحب بما قاله وزير الخارجية حسيني بشأن التعاون مع صربيا، ونرحب بما قاله وزير الخارجية يريميتش بشأن الترحيب بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كل أنحاء كوسوفو. وبينما يستمر نشر البعثة، نتطلع إلى علاقة بناءة مع كل الأطراف الفاعلة، بما فيها بلغراد وبريشتينا، ميدانياً في كوسوفو. ونأمل أن تتمكن صربيا من مشاركتنا في شرح فوائد بعثة الاتحاد الأوروبي الكبيرة لصرب كوسوفو. إن تضمين سيادة القانون، وتأمين نظام للعدالة والشرطة متعدد الأعراق وفعال في كل أنحاء كوسوفو، وضمان التصدي للفساد والجريمة المنظمة، هذه كلها ينبغي أن تكون تدابير نستطيع جميعا أن نتوحد عليها. وأنا على ثقة بأن بعثة الاتحاد الأوروبي بتعزيز أنشطة اتصالها مع جميع الطوائف في كوسوفو، ستتمكن من تحقيق النجاح الباهر، مما سيساعد جمهورية كوسوفو والمنطقة على الطريق نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد أردت اليوم أن أتطلع فقط إلى الأمام بروح تقرير الأمين العام والتعاون الذي لمسناه بشأن هذه المسألة في إطار فريق التنسيق والصياغة. ولكن ينبغي لي أن أسجل ردي على بعض ادعاءات السيد يريميتش التي استمعنا إليها اليوم. ولن أعود إلى سرد كيفية وصولنا إلى المكان نحن فيه الآن فيما يتعلق بسيادة واستقلال كوسوفو، ويكفي أن أقول إن ذلك لم يحدث من خلال قضايا سهلة وعابرة. ولن أتطرق بالتفصيل إلى ما ينص أو لا ينص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي ناقشناه مرارا في هذه القاعة. وإذا أراد أحد أن يعرف مواقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسائل، فإن بإمكانه أن يجدها على موقع البعثة على الشبكة العالمية. ولكنني أود أن أقول إننا لا نشاطر السيد يريمتش روايته بشأن الطريقة التي حدث بها استقلال كوسوفو. ولم يتخذ مجلس الأمن موقفاً من مركز كوسوفو. ولم يجر تصويتاً ولم يصدر بيانا. وأفضل ما يمكن للمرء أن يستخلصه هو أن

المجلس كان محايدا بشأن المسألة، مع أنه يجدر أن نشير إلى أن أغلبية أعضائه قد اعترفوا بكوسوفو. وعليه لا أعتقد أن المسألة يمكن أن تكون مسألة تحدٍ للمجلس.

وأود أن أتحدث بإيجاز عن طوائف الأقليات في كوسوفو. إن جميع طوائف الأقليات باستثناء طائفة صرب كوسوفو قد أيدت ما توصلنا إليه حتى الآن بشأن المركز. وأعتقد أنه يتعين علينا جميعا، نحن الذين يشغلنا شأن طوائف الأقليات في كوسوفو، أن نحافظ على سيادة القانون في شمال كوسوفو. وعلينا أن نفعل كل ما نستطيع لضمان ألا تتكرر مطلقا الهجمات الجديرة بالشجب التي شهدناها تشن على مسؤولين من شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعلى قوة كوسوفو في آذار/مارس من هذا العام وتقديم مرتكبي تلك الهجمات إلى العدالة.

والنقطة الأخرى التي أود التحدث عنها تتعلق بإشارة السيد يريمتش إلى قرار الجمعية العامة ٣/٦٣ الذي طلبت به فتوى من محكمة العدل الدولية. فهذا لا يعني إن الجمعية العامة وافقت على موقف صربيا بشأن مركز كوسوفو من خلال اعتماد مشروع القرار المقدم من صربيا طالبا الفتوى. إن الجمعية العامة قد وافقت فقط على طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن المسألة التي طلبتها صربيا وهذا لا يصدر حكما مسبقا بشأن السؤال، وآراء المملكة المتحدة بشأنه معروفة جيدا، وقد وردت في وثيقة عممتها المملكة المتحدة في ذلك الوقت (A/63/461).

وأود أن أختتم بياني بنقطة إيجابية تتفق بشأنها جمهورية صربيا وجمهورية كوسوفو. إن بلدان غرب البلقان جميعها تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، ونحن في المملكة المتحدة، وجميع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ملتزمون بمساعدتها على الانضمام على أساس الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ولكن الذين يذكرون معاهدات الاتحاد الأوروبي ويتطلعون إلى مستقبل في الاتحاد الأوروبي يجب أن يمتثلوا لقيم الاتحاد. وتلك القيم تشمل أقصى ما يمكن من الالتزام ببناء مجتمعات سلمية ومزدهرة ومتسامحة ومتعددة الأعراق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب السيد حسيني الإدلاء ببيان آخر، والآن أعطيه الكلمة.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم رداً موجزا أعرب فيه عن ارتياحي العميق للدعم الواضح الذي يوليه المجلس لنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كل أنحاء كوسوفو. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للدول الأعضاء على مساهماتها في نشر بعثة الاتحاد الأوروبي وأن أؤكد لجميع الدول التي ستشارك في البعثة بأنها ستجد كل الدعم والتعاون من مؤسسات وشعب كوسوفو.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد بوضوح ضرورة أن تنتشر البعثة في كل أنحاء كوسوفو وأن يستفيد كل مواطني كوسوفو من وجودها في بلدنا. إننا نعرب عن تقديرنا للولاية التي أوكلت للبعثة ونحن ضمنًا بالتحديد وجودها في دستورنا وفي جميع الوثائق المعتمدة بعد الاستقلال، بما في ذلك أكثر من ٤٠ تشريعا سنت بموجب الاقتراح الشامل المتعلق بالمركز الذي قدمه السيد مارتي أهتيساري، الحائز على جائزة نوبل للسلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب وزير خارجية صربيا الإدلاء ببيان آخر، والآن أعطيه الكلمة.

السيد يريمتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع المشاركين في مناقشة اليوم على إسهامهم القيم في عملنا. وأعتقد أننا نقترب الآن من نقطة نستطيع فيها أن نتوحد خلف الأمين العام والتقرير الذي أعده. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن نكمل عملنا اليوم بوقوف المجلس بأسره

خلف تقرير الأمين العام والتعبير عن ذلك بأقوى العبارات الممكنة. إنني أدعو المجلس إلى دعم تقرير الأمين العام بأقوى العبارات. وأود أن أرى هذا التقرير وقد تم تنفيذه. وكلما زادت قوة العبارات التي سيستخدمها المجلس في تأييد عمل الأمين العام الذي يتعلق باقتراح إعادة التشكيل، بالإضافة إلى نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بالتوافق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والحياد إزاء المركز الوارد في تقرير الأمين العام، كانت الفرصة أفضل لتنفيذ هذا العمل الذي يجب أن نضطلع به معا.

لقد قال الكثيرون في هذه المناقشة إن ٥٢ دولة قد اعترفت بكوسوفو، لكن لا أحد أشار إلى الرقم ١٤٠، الذي هو عدد البلدان التي لم تعترف بالإعلان الإنفرادي وغير القانوني وغير المشروع لاستقلال مقاطعتنا الجنوبية.

وأعتقد أن من المهم جداً أن كثيراً من المتكلمين قد أشاروا إلى الجمعية العامة وما تقوم به من عمل لإشراك المؤسسة ذات الشرعية التي لا جدال فيها، محكمة العدل الدولية. ومن دواعي أسفي أن ممثلي ألبان كوسوفو يأسفون لاستعمال القانون الدولي ومؤسسات القانون الدولي. لقد أعربوا عن أسفهم بوضوح لأن صربيا قررت السير على هذا الدرب السلمي والقانوني.

ويتعين عليَّ أن أبدي ملاحظة بأن كثيراً من الناس قد أخذوا في الأشهر الأخيرة يعددون الانجازات الديمقراطية العظيمة لما يسمى بجمهورية كوسوفو، حيث يلاحظون أنها قد طبعت جوازات سفر وسنت عددا معينا من القوانين. لكن هذه هي المرة الثالثة التي أتكلم فيها في المجلس عن الكنيسة التي أحرقت وسوِّيت أرضها. وسأظل أكرر هذا: لا أعتقد أن مجتمعا متعدد الأعراق وسلمياً وديمقراطياً يمكن أن يحرق الكنائس ويسوِّي أرضها. إن عدد الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية لم ينقص على الإطلاق.

وأعتقد أن تسوية هذه المشاكل هو ما يجعل المجتمع ديمقراطيا وسلميا ومتعدد الأعراق حقا.

وبهذه المناسبة، أود أن أقول إن السيد زانيير هو الشخص الوحيد المحايد بصورة تامة وعملية. وأود أن أشكره على الجهود الكبيرة التي بذلها لجعل العملية ممكنة برمتها. لقد حضر من بريشتينا وملاحظاته – وأرجو أن تصححوني إذا كنت مخطئا – هي أن كوسوفو اليوم ”مجتمع منقسم بصورة عميقة“ وذلك هو النقيض تماما للمجتمع ”المتعدد الأعراق“. ولذلك من الأفضل لنا أن نعلق على ملاحظات السيد زانيير، الذي حضر من كوسوفو.

ومع كل ما قلته، آمل حقا أن تكون هذه خطوة هامة جدا في جهدنا المشترك، وأن نمضي بالعملية قدما وأن تسير عملية إعادة التشكيل إلى الأمام وفقا لتوصية الأمين العام. ومن الأهمية بمكان أن نبقى مخلصين للقرارات التي اتخذناها في هذه القاعة وأن ندعم الأمين العام في جهوده. وستظل صربيا تشارك مشاركة بنّاءة في هذا الجهد. لقد برهنت صربيا على موقفها البنَّاء في هذه العملية. ونعتزم أن نكون مُشارِكا بنَّاء في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه حقا المستقبل الأوروبي لمنطقة غرب البلقان الذي ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تلك المنطقة أن ترنو إليه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب مني أحد الوفود تعليق الجلسة لمدة ١٠ دقائق. وما لم أسمع اعتراضا، سأعلق الجلسة لمدة ١٠ دقائق.

علقت الجلسة ١٧/١٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٠

الرئيس (تكلم بالإسبانية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/692) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبينما يأخذ بعين الاعتبار مواقف ممثلي بلغراد وبريشتينا إزاء التقرير على النحو الوارد في بيانيهما، فإنه يرحب باعتزامهما التعاون مع المجتمع الدولي.

”ويرحب مجلس الأمن بالتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما يرحب بالمنظور الأوروبي لمنطقة البلقان الغربية بكاملها، بما يسهم إسهاماً حاسماً في استقرار المنطقة وازدهارها“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/44.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.